International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR)
E-ISSN: 2582-2160 ● Website: www.ijfmr.com ● Email: editor@ijfmr.com

التمور في الإمارات..صناعة لها تاريخ ومستقبل

إعداد: صالح العامري

طالب دكتوراة في جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على التألق في جميع القطاعات، فعند الحديث عن قطاع السياحة، لا يمكننا إحصاء المعالم السياحية في الإمارات، والتي لاقت صدى عالميًا، وهي تتألق على المستوى العقاري، كأنظار المستثمرين من جميع أنحاء يلجأ العالم إليها لوفرة مزايا الاستثمار في العقارات الإماراتية. أما بالنسبة للقطاع الزراعي، فتفتخر دولة الإمارات بكثرة مزارع النخيل، حيث تعد زراعة النخيل جزءًا لا يتجزأ من تاريخ الحضارات القديمة في الإمارات، حيث تعد هذه الشجرة المباركة مصدرًا رئيسيًا للغذاء والمأوى ومصدرًا للدخل في قديمًا، وهي الآن عنصر مهم يدعم القطاع الزراعي في الدولة، حيث تصنف تمور الإمارات على أنها الأفضل في العالم.

بحكم ارتباط النخلة بالإمارات، حيث يشتركان في علاقة حياة يرويها الماضي ويؤكدها الحاضر، تولي القيادة الرشيدة اهتمامًا لافتًا بهذا الأمر، ويعود تاريخ الاهتمام إلى حكم المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "رحمه الله"، حيث كان الاهتمام بالقطاع الزراعي، وخاصة زراعة النخيل، من أبرز إنجازات الشيخ زايد "رحمه الله"، حيث ساهم سموه في تحويل الإمارات من صحراء قاحلة إلى جنة خضراء لتصبح الإمارات من أوائل الدول المصدرة لأجود أنواع التمور الإماراتية إلى العالم.

تلعب زراعة التمور اليوم دورًا حيويًا في اقتصاد الدولة وهي إحدى المواد الخام المستخدمة في قطاع التصنيع في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتولي الدولة اهتماماً كبيراً بهذا القطاع الحيوي عبر العديد من المبادرات والمشاريع التي تستهدف النهوض بهذا القطاع والمحافظة عليه.

- **حجم زراعة النخيل في دولة الإمارات**

تعتبر مزارع النخيل في الدولة جزء مهم من القطاع الزراعي في دولة الإمارات، ويقدر عدد أشجار النخيل في الدولة بحوالي 40 مليون نخلة، 8.5٪ منها في مدينة العين، وتنتج الإمارات حوالي 120 نوعا

من أجود أنواع التمور في دولة الإمارات وتم إضافة إلى أنواع التمور في الإمارات مجموعة من الأصناف التي تم استيرادها من المملكة العربية السعودية حيث تكثر فيها تمور القصيم في الإمارات وأنواعها مستورد من العراق وسلطنة عمان.

بالإضافة إلى كثرة مزارع النخيل في العين، تنتشر المزارع أيضًا في أماكن مختلفة بالدولة، بما في ذلك واحة الذيد في الشارقة، والتي يزورها الزوار والسياح للتجول في مزارع النخيل في فلج الذيد على وجه الخصوص، والتي تنتج أفضل أنواع التمور في دولة الإمارات العربية المتحدة ويتم تصديرها للخارج أو بيعها في أشهر محلات التمور في الإمارات.

الجدول التالي يوضح أبرز ما تشتهر به محاصيل النخيل في دولة الإمارات:

1 أبرز أصناف التمور المنتجة في دولة الإمارات

نوع التمر	الوصف	المزايا
الخلاص	تأتي الحبة بقشرتها البنية الناعمة الذهبية	من أشهر التمور وهو مصدر للمعادن والطاقة والسكريات والألياف
الفرض	لتمرة الفرض قشرة حمراء داكنة اللون	غني بالمعادن والكالسيوم والحديد والفسفور وغيرها من العناصر الغذائية، ولا يحتوي على الدهون
اللولو	لونه بني داكن وشكله مستدير	متزن الحلاوة، ويقدم طازجاً للحفاظ على إنزيم البروتيناز فيه الذي يساعد في الحفاظ على اللياقة البدنية
بو معان	تمرة طرية باللونين البني والأصفر المتدرج	طعم متوسط الحلاوة ويمكن أن يخفف من اضطرابات المعدة الناتجة عن أسباب مختلفة
الخضراوي	بني اللون وذو شكل بيضوي	غني بالعناصر المغذية، ويحافظ على صحة العظام لاحتوائه على نسب عالية من المنغنيز والنحاس والسيلينيوم
الرزيز	يحتوي على قشرة لذيذة وهو متوسط الحجم	منخفض الكربوهيدرات المسببة للسمنة وداء السكري

- **صناعة التمور في الاقتصاد الوطني الإماراتي**

تعتبر التمور الإماراتية مصدرًا استراتيجيًا للغذاء وعنصرًا رئيسيًا من عناصر الأمن الغذائي والثروة الوطنية في الدولة، وقد ارتبطت شجرة النخيل على مر السنين ارتباطًا وثيقًا بالتراث الإماراتي، حيث كانت مصدرًا للغذاء والمأوى والأمن. الأمان ومصدر رزق من خلال استخدام رطوبته والتمر في الغذاء وجذوعها في البناء والبناء والخوص في صناعة أدوات الطعام والحصير، واستُخدمت جريدتها في صناعة بعض أنواع المراكب الصغيرة للصيد، وألیافها في صناعة الحبال.

مع التطور العمراني والنهضة الحديثة، بقيت الشجرة المباركة في الضمير، وأقيمت لها المهرجانات والمناسبات التي ربطت أجيال اليوم بتراث وحضارة الأمس، وتنوعت مصادر الاستفادة من النخيل لتأكيد مكانتها وقوتها.

على الرغم من الاهتمام المتزايد من جميع الجهات المعنية بتطوير القطاع الزراعي بشكل عام وزراعة النخيل بشكل خاص، إلا أن نسبة كبيرة من إنتاج الدولة من التمور لا يتم استغلالها بالشكل المطلوب.

حسب آخر إحصائية لعدد من المؤسسات الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة، تحتل الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في نسبة تمور التصدير مقارنة بكمية الإنتاج بنسبة تزيد عن 58٪، ما يعني أن هناك نسبة كبيرة. من الإنتاج بين الخسائر والاستهلاك المحلي، وهذه النسبة، إذا تم استغلالها بشكل جيد من خلال فتح قنوات تسويقية جديدة لها، يمكن أن تحقق رقمًا مهمًا في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. تشير إحصاءات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء إلى أن المساحة المزروعة بالنخيل في الدولة خلال عام 2020 بلغت نحو 387 ألفاً و245 دونماً تنتج أكثر من 351 ألفاً و462 طناً من التمور بقيمة ملياري و316 مليوناً و640 ألفاً. دراهم.

وبحسب دراسات حديثة يمكن أن تحتل التمور الإماراتية المرتبة الثانية في الناتج المحلي الإجمالي بعد النفط إذا تم استغلالها بشكل أفضل من خلال تطوير استراتيجيات متكاملة تضمن فتح قنوات تسويقية جديدة تساهم في زيادة الدخل منها، ويؤكد المزارعون أن إنتاج التمور يحقق لهم عائدًا اقتصاديًا كبيرًا في ظل دعم واهتمام القيادة الرشيدة للشجرة المباركة.

بدورها، قامت القطاعات المعنية بالدولة بوضع خطط وبرامج وطنية لتطوير قطاع النخيل في الدولة وتشجيع المزارع على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتحسين الإنتاج وتحسينه بما يمكّنه من المنافسة عالمياً والجلوس في المركز. ذلك يستحق.

- **قفزات نوعية**

بتوجيهات من القيادة الرشيدة في دولة الإمارات، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نقلة نوعية في تنمية قطاع النخيل في معظم دول المنطقة، وذلك عبر توجيه الخطط باستمرار بالتبرع بعشرات الآلاف من فسائل النخيل النسيجية سنويًا للدول العربية، مثل جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية وجمهورية السودان وغيرها.

بتوجيهات من الشيخ خليفة بن زايد، رحمه الله، انطلقت سلسلة من مهرجانات التمور العربية في جمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وذلك عبر الدعم المباشر واللامحدود من سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة.

بتوجيهات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رحمه الله، انطلقت أكبر سلسلة من المؤتمرات الدولية المتعلقة بنخيل التمر، حيث أقيم المؤتمر الدولي لنخيل التمر، واستضافت دولة الإمارات دورته الأولى عام 1998، واستمر بنجاح كبير كل أربع سنوات مرة واحدة، ودورته السابعة كانت في مارس 2022، وشارك في المؤتمر أكثر من 2229 باحثًا وعالمًا يمثلون 42 دولة على مدار 24 عامًا.

كل هذه الإنجازات وغيرها ساهمت بشكل كبير في تطوير هذا القطاع على المستوى الوطني، وعملت على تعزيز تنافسية الدولة على المستويين الإقليمي والدولي في مجال إنتاج وتصنيع وتصدير التمور والابتكار الزراعي في العالم.

- **أسس استدامة القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي**

سار المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رحمه الله على خطى والده المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، واستمر في تنفيذ مشاريع تنموية كبرى في المنطقة الشرقية، خاصة تلك التي تهدف إلى تحسين الزراعة.

كان نجاحه اللافت في العين بداية مسيرة طويلة في خدمة الناس، وبداية تولي دوره القيادي بكل سهولة، ومهارة سجلتها إنجازاته الكبرى.

بذلت دولة الإمارات في عهد المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رحمه الله جهوداً حثيثة لتحقيق استدامة القطاع الزراعي والثروة الحيوانية في الدولة، خاصة أنها تقع في حزام الأراضي الجافة، تشكل البيئة الصحراوية أكثر من ثلاثة أرباع المساحة الكلية للبلاد، وتتميز بيئتها بانخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، وكلها كان لها تأثير واضح على القطاع الزراعي والثروة الحيوانية في الدولة، حيث إنها تشكل عنصر مهم للأمن الغذائي والاقتصاد الوطني.

أصبحت الزراعة نشاطا اقتصاديا يعتمد على استخدام أحدث التقنيات. لعب المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان دوراً هاماً في تطوير القطاع الزراعي في الدولة، وقد بذلت دولة الإمارات جهوداً واضحة على مدى العقود الماضية لبناء قطاع زراعي أكثر قدرة على المساهمة في التنوع الغذائي والاقتصاد الوطني، من خلال تبني سياسات تحد من تأثير هذه العوامل، وباعتماد أنماط زراعية مستدامة وذكية مناخياً تركز على الاستثمار الأمثل لوحدة الأرض الزراعية وجودة المنتج المحلي، وتعزز تنافسيتها، وعلى أساس التقنيات والحلول. الزراعة المبتكرة مثل الزراعة بدون تربة (الزراعة المائية) والزراعة العضوية، بالإضافة إلى تعزيز برامج مكافحة الآفات الزراعية، وتقليل الفاقد والمهدر على طول السلسلة الغذائية، وتوسيع قاعدة الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية في المجال الزراعي.

- **التكنولوجيا الزراعية في إنتاج التمور**

في عهد المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، تم تبني تقنيات حديثة في مجال الزراعة، حيث أطلق مكتب الأمن الغذائي والمائي بالتعاون مع برنامج مسرّعات حكومة الإمارات 10 مبادرات مبتكرة في مجال الغذاء والأمن والزراعة، بما في ذلك العلامة الوطنية للزراعة المستدامة، وإطار التمويل الزراعي الحديث، وبرنامج ضمان القرض الزراعي وسلسلة التوريد، ومعايير بناء المنشآت الزراعية، والرخصة الزراعية الموحدة، والإطار العام لبيانات الأمن الغذائي، ومنصة البيانات. 10 مراتب في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، والانتقال من المركز 31 في 2018 إلى المركز 21 في 2019.

ويعكس هذا التقدم الكبير الجهود التي تبذلها حكومة الإمارات، تحت رعاية المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، لترسيخ مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي رائد للأمن الغذائي القائم على الزراعة والابتكار.

- **التنوع الإنتاجي**

تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة باستمرار على وضع خطط وبرامج للتغلب على الضغوط والتأثيرات التي تواجه قطاع زراعة النخيل لضمان استدامته بأقل تأثير بيئي وتحقيق مستوى أفضل من الأمن الغذائي، من خلال تشجيع الممارسات الجيدة لإنتاج المحاصيل. التمور عالية الجودة، ومراقبة مزارع إنتاج التمور، وتقليل استخدام المبيدات الزراعية للحصول على تمور نظيفة خالية من مخلفات المبيدات، وتشجيع زراعة الأصناف التجارية ذات الإنتاجية العالية والعائد الاقتصادي الجيد.

يتحقق ازدهار قطاع النخيل والتمور في الدولة باتباع الأساليب الحديثة في تعبئة وتغليف وتخزين التمور، وإنتاج وجبات جاهزة يدخل التمر في تصنيعها، والاستمرار في إجراء البحوث في الأسواق المحلية والعالمية، ومعرفة الرغبات من المستهلكين لطبيعة الغذاء المنتج والمستهلك والتنسيق والتعاون بين مصانع التمور ومراكز البحوث والجامعات لإيجاد الحلول المتعلقة بمشاكلهم لتحسين الجودة والإنتاج، بالإضافة إلى تحديد وتحديد المواصفات والمعايير الوطنية الموحدة للتمور المنتجة و استيراد وتطوير تقنيات التسويق وتعزيز قدرات تصدير جميع منتجاتها من خلال توفير أصناف مميزة وتسويق التمور الطازجة من الأصناف الرطبة وشبه الجافة على مدار العام باستخدام وسائل التبريد والتجميد.

بلغ إجمالي إنتاج الإمارات من التمور حوالي 328.669 ألف طن في عام 2020، وتعد الدولة من بين أكبر 10 دول منتجة للتمور في العالم، حيث تصدرت – بحسب أحدث بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) – دول العالم في تصدير التمور من حيث الحجم بمقدار 240.652 ألف طن، مما يؤكد نجاح المنتج الإماراتي وقدرته على المنافسة والتمتع بمخزون وافر من التمور بلغ عدد أصناف التمور المنتجة محلياً حوالي 130 صنفاً، 30 منها تعتبر مفضلة للسوق المحلي.

تبلغ مساحة الأرض المزروعة بأشجار النخيل حاليًا حوالي ثلثي مساحة الأراضي الزراعية في الدولة، وقد عملت وزارة التغير المناخي من خلال العديد من المبادرات لتعزيز قطاع زراعة النخيل في الدولة، بما في ذلك "بلدنا" مبادرة النخيل "الموجهة لمزارع المناطق الشمالية والوسطى والشرقية، ومكافحة آفات النخيل مثل" سوسة النخيل الحمراء "و" دوباس "، وتقديم الدعم العيني والفني لها من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بنصف السعر. للمساهمة في خفض التكاليف وزيادة مردودها المادي من الإنتاج، ويتضمن هذا الدعم هو الأسمدة العضوية، بالإضافة إلى توزيع ما معدله 50 كجم من مسحوق حبوب اللقاح سنويًا، والذي يتم إنتاجه في محطات أبحاث الوزارة.

وقّعت الأمانة العامة لجائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي ووزارة التغير المناخي والبيئة وجامعة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً مذكرة تفاهم لتطوير قطاع زراعة النخيل وإنتاج التمور وتعزيز الابتكار الزراعي في المنطقة. الإمارات العربية المتحدة،

وتهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون والجهود البحثية العلمية والتطبيقية بين الجهات الثلاث لتطوير نظام زراعة النخيل وإنتاج التمور في دولة الإمارات العربية المتحدة على أساس مبدأ توظيف الابتكار والتقنيات الحديثة في القطاع الزراعي بما يتوافق مع توجهات دولة الإمارات لتحقيق الاستدامة. على مستوى جميع القطاعات وتكامل العمل المناخي في جميع القطاعات وخاصة القطاع الزراعي.

أكدت هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية (ADAFSA) أن زراعة النخيل في دولة الإمارات قد تطورت بشكل كبير وسريع خلال السنوات الماضية، مؤكدة أنها تعمل جاهدة على تطوير هذا القطاع وتطويره وتعزيز استدامته من خلال البرامج والخدمات التي يقدمها. يقدم للمزارعين، ويشجعهم على اتباع الممارسات الجيدة لإنتاج التمور من أجل تحسين جودة وجودة التمور المنتجة، بالإضافة إلى مراقبة المزارع المنتجة للتمور، والحد من استخدام المبيدات الزراعية والحصول على تمور نظيفة خالية من المبيدات. زراعة أصناف تجارية ذات إنتاجية عالية وعائد اقتصادي جيد. وبينت الهيئة أن إجمالي التمور المنتجة في عام 2020 بلغ نحو 258 ألف طن بجودة عالية مما يعكس حجم الجهود المبذولة لتطوير هذا القطاع الحيوي، مؤكدة أن جودة إنتاج التمور تعتمد على الالتزام بتطبيق جيد. الممارسات الزراعية للنخيل من بداية الموسم وحتى الحصاد، بالإضافة إلى الالتزام بممارسات ما بعد الحصاد لأهميتها في تقليل الفاقد من إنتاج التمور والتمور وزيادة إنتاجية المزرعة.

وأوضحت الهيئة أنها تعمل على تحفيز المزارعين في إمارة أبوظبي على رعاية أشجار النخيل وإنتاج التمور بما يتماشى مع رؤية حكومة أبوظبي والدور الذي تلعبه، من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حيث إن تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة وممارسات ما بعد الحصاد له دور كبير في تحديد القيمة التسويقية لتمور المزرعة، بشرط الحفاظ على الثمار من التعرض لأشعة الشمس لفترة طويلة، والحفاظ عليها من تلوث الغبار قبل الفرز. ولفتت الهيئة إلى أنها تنفذ استراتيجية متكاملة تهدف إلى الحفاظ على الأمن الغذائي والحيوي في مزارع إمارة أبوظبي، من خلال تنفيذ برامج تعنى بالنخلة لما لها من أهمية استراتيجية في الحفاظ على البيئة ودعم الأمن الغذائي.

ولفتت إلى أن برنامج الإدارة المتكاملة لآفات النخيل المطبق في مزارع إمارة أبوظبي يحقق إنجازات كبيرة في مكافحة الآفات والحشرات التي تصيب أشجار النخيل، حيث ساهمت المصائد الفرمونية في التخلص من حوالي 9،785،661 حشرة من النخيل الأحمر. منذ بداية البرنامج في عام 2013، ساهمت المصائد الضوئية في التخلص من حوالي 1،835،962 حشرة من حفار جذع النخيل وحفار طعم النخيل منذ توزيعها على المزارع في عام 2018.

- **الإمارات العربية المتحدة من بين أكبر مصدري التمور**

بلغت قيمة التمور المتداولة في السوق العالمية في 2018 1.97 مليار دولار أمريكي، وبلغ معدل نموها خلال 2015–2018 10٪، منها إيران 17.17٪، تونس 16.30٪، السعودية 10.22٪ والإمارات 10٪. في الوقت نفسه، يلاحظ أن ثاني أكبر مصدر من حيث الكمية، العراق لم يتجاوز حصته البالغة 5.45٪، وكذلك أكبر منتج للتمور، ولم تتجاوز مصر حصتها البالغة 2.54٪. كما أن كمية التمور المتداولة في السوق العالمية انتقلت خلال الفترة 2009–2018 من 660 ألف طن إلى حوالي 1.4 مليون طن، بينما تراوحت خلال الفترة 2009–2018 النسبة السنوية للتمور المتداولة في السوق الدولية بين 10٪ و19٪ من إجمالي التمور المنتجة، بينما بلغ

معدل التصدير خلال الفترة 2009–2013 9.82٪ من إجمالي الإنتاج العالمي السنوي للتمور، بينما ارتفع خلال السنوات الخمس الماضية إلى 17.38٪ وبلغ معدل النمو 6٪ خلال نفس الفترة.

وتحتل الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في نسبة صادرات التمور مقارنة بكمية الإنتاج، بنسبة تزيد عن 58٪، بحسب آخر إحصائية لعدد من المؤسسات الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة. وبحسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومركز التجارة العالمي، يقدر الإنتاج العالمي من التمور في عام 2018 بنحو 8.536.218 طنًا، ووفقًا لمركز التجارة العالمي، فإن كمية التمور المتداولة في السوق الدولية وبلغت في العام نفسه 1،561،827 طنًا، أي أن كمية التمور الفائضة شاملة الاستهلاك المحلي والخسارة بلغت 7،152،638 طنًا. وجاء ترتيب الدول المصدرة للتمور على النحو التالي: إيران هي المصدر الأول من حيث الكمية 306.291 طن، ثم العراق 265.352 طنًا، ثم الإمارات 200.887 طن والسعودية 161.966 طنًا.

يمكن لصناعة التمور الإماراتية أن تحقق المركز الثاني في الناتج المحلي الإجمالي الوطني بعد البترول ومشتقاته إذا رعاها وحفظها ودعمها هذا القطاع، يمكن أن يحقق إنتاج نخلة واحدة من 1200 درهم إلى 2000 درهم سنوياً وباحتساب يمكن لعدد النخيل في الدولة أن يحقق ما لا يقل عن 15 مليار درهم سنويًا، وهذا بالنسبة للتمور على عكس باقي المنتجات الأخرى المصنوعة من منتجات النخيل، والتي يمكن أن تحقق عددًا كبيرًا لا ينبغي الاستهانة بها، لا اذكر السياحة الزراعية والبيئية التي ستحققها النخيل. وأشار المزروعي إلى أن جميع عوامل النجاح في صناعة التمور متوفرة داخل الدولة مما يجعل الاهتمام بها يحقق العديد من النتائج المبهرة خاصة وأن زراعة النخيل تتماشى مع البيئة الإماراتية ولدى أبناء الإمارات الخبرة الكافية سواء في الإنتاج أو التسويق، وكذلك في توفير منتجات النخيل المختلفة وغيرها من الأسباب التي تؤهل زراعة النخيل لتحتل المرتبة الثانية في الناتج المحلي الإجمالي بعد الزيت.

هناك عدة نقاط لنجاح قطاع النخيل في الدولة، منها تشكيل لجنة عليا لإدارة هذا القطاع ووضع السياسات والخطط التنموية له من خلال خبراء لديهم الخبرة والكفاءة والتنوع ولديهم القدرة على التطوير. القوانين اللازمة لضمان نجاح الخطط الموضوعة سواء كانت طويلة أو قصيرة المدى.

ثم يأتي فتح أسواق جديدة لتسويق المنتجات سواء داخل الدولة أو خارجها، ثم تأتي خطوة دعم القطاع من خلال زيادة الصادرات. لقد ساهمت مهرجانات التمور والتمور بشكل فعال في زيادة كميات الإنتاج وتحسين المنتج المحلي للمنافسة عالمياً، وأصبحت الإمارات من أوائل ثلاث دول في العالم لتصدير التمور، وهذا ليس إنجازاً سهلاً وكان ليست وليدة اللحظة، بل ثمرة جهود متواصلة وتعاون إيجابي بين مختلف الأطراف.

بعد صناعة التمور، لعبت الدولة دورًا رئيسيًا في تطوير هذه الصناعة حتى ظهرت منتجات كبيرة جدًا تعتمد على صناعتها سواء كانت حلويات أو مشروبات أو صناعات أخرى تعتمد على التمور.

تعتبر مرحلة التسويق وفتح قنوات تسويقية جديدة من أهم المراحل حفاظاً على استدامتها واستمراريتها وتتطلب إنشاء منصة وقاعدة قوية للتسويق والتداول بمواعيدها بكافة مشتقاتها واحتياجات المنصة المهمة المعدات مثل المخازن المبردة والأسواق والخدمات اللوجستية للتجار.

- **أسباب التميز**

تتميز التمور بثلاث فوائد ومزايا مقارنة بباقي الأطعمة: الأول ديني، والثاني صحي، والأخير كثرة الأنواع وحلاوتها، وأحاديث الرسول حث على كسرها. الصيام عن طريق تناول التمر، خاصة بعد الصيام، لما يحمله التمر من خصائص من طعام الصائم، لذلك فإن من توقف عن الأكل لفترة يحتاج إلى مصدر غذاء سهل الهضم لتوليد الطاقة بشكل عاجل وتأمين مصدر للمياه للتعويض. للنقص أثناء الصيام، وهذان العاملان متوفران في التمور، حيث إن التمر من أكثر الأطعمة فائدة وأسهل في الهضم حيث يحتوي على 70.6٪ كربوهيدرات، 2.5٪ دهون، 33٪ ماء، 1.32٪ معدن. أملاح، 10٪ ألياف، كميات من الكورامين وفيتامينات أ – ب 1 – ب 2 – ج، وتحتوي أيضًا على البروتين والسكر والزيت والجير والحديد والفوسفور والكبريت والبوتاس والمنغنيز والكلور والنحاس والكالسيوم والمنغنيز، ويحمي التمر من العديد من الأمراض ولعل أبرزها السرطان. المزارعون: عائد اقتصادي كبير

كما يؤكد عدد من المهتمين بزراعة النخيل وأصحاب المزارع أن زراعة النخيل تحقق عائد اقتصادي كبير، حيث إن زراعة النخيل يمكن أن تحقق دخلا كبيرا للمزارع بشرط توفير قنوات تسويقية مناسبة تضمن تصريف منتجاته بشكل عادل ومربح.

كما ان العلاقة بين أهل الخليج والنخلة هي علاقة أبدية، ويعتقد أن هذه العلاقة يجب استثمارها بشكل جيد، خاصة بعد أن نجح المزارع في تطوير إنتاجه وتحسين المحصول في بطريقة مميزة مما يجعل وجود برامج وخطط تسويقية ضرورية لإتمام عملية الزراعة وتأمين عائد اقتصادي كبير لأصحاب المزارع.

إن مزارع الدولة مليئة بأجود أنواع التمور العالمية، ولها سمعة كبيرة في مختلف دول العالم، لذلك يجب استثمار هذا النجاح وتطويره في هذا القطاع لضمان عائد اقتصادي قوي من انتاج التمور.